

"أمر إخلاء"

تحقيق استقصائي من إنتاج الوحدة السورية للصحافة الاستقصائية - سراج

تقرأونه قريباً على موقع درج

كنت تصرف المحكمة الشرعية
٢٩ م



تحقيق استقصائي:

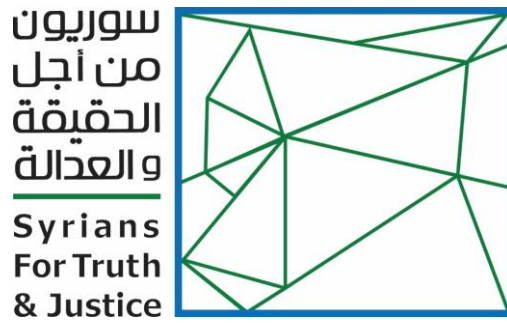
"أمر إخلاء"

منازل لسكان من إدلب ... سيف "تحرير الشام" لمعاقبة خصومها

عن منظمة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة:

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة هي منظمة سورية مستقلة، غير حكومية وغير ربحية. تضم العديد من المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان من السوريين والسوريات على اختلاف مشاربهم وانتماءاتهم، كما تضم في فريقها المؤسس أكاديميين من جنسيات أخرى.

تعمل المنظمة من أجل (سوريا) التي يتمتع فيها جميع المواطنين والمواطنات بالكرامة والعدالة وحقوق الإنسان المتساوية.



عن الوحدة السورية للصحافة الاستقصائية - سراج:

SIRAJ اختصار لـ (Syrian Investigative Reporting for Accountability Journalism) وتعني (صحافة استقصائية سورية من أجل صحافة المحاسبة) وحدة التحقيقات الاستقصائية السورية، مهمتها تدريب صحفيين سوريين على منهجيات الصحافة الاستقصائية وتطويرها، وإنتاج تحقيقات وتقارير استقصائية (مكتوبة ومصورة وإذاعية) حول سورية في الداخل والخارج، من قبل صحفيين سوريين مهنيين وأكاديميين يتلقون الدعم والتمويل من الوحدة. تتوجه الوحدة لكل الصحفيين السوريين ممن يرغب بإنتاج مثل هذه التحقيقات والتقارير المتقدمة والتي تغطي الشأن السوري، وسيخضع الصحفيون للتدريب على أسس الصحافة الاستقصائية، ومن ثم يشارون إنجاز تحقيقات لصالح الوحدة وشركائها.





تحقيق استقصائي:

"أمر إخلاء"

منازل لسكان من إدلب .. سيف "تحرير الشام" لمعاينة خصومها

تم إنجاز التحقيق بإشراف الوحدة السورية للصحافة الاستقصائية - سراج، وبالتعاون مع منظمة "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة".



إدلب - سها العلي

كان تطليق زوجها غيائياً أو التنازل عن بيتها، حلّين لا ثالث لهما، للخروج من المتاهة التي دخلت بها تلك السيدة السورية.

"مريم ع" ٣٩ عاماً، كانت تعيش في مدينة أريحا بريف محافظة إدلب، مع زوجها المجنّد في القوات النظامية السورية، وفي عام ٢٠١٥ سيطر فصيل "جيش الفتح" على مدينتها ما اضطر بزوج مريم للفرار نحو العاصمة دمشق كونه خصماً عسكرياً.

بعد السيطرة شهدت أريحا قصفاً جويّاً عنيفاً نزع على إثره عدد كبير من سكّان المدينة بينهم السيدة التي فرت نحو مدينة "كفر نبل" القريبة، و بعد هدوء القصف عادت بأولادها إلى المنزل المكوّن من غرفتين لتجد عائلة تتبع لأحد مقاتلي "جبهة النصرة" وقتها وأبلغوها أنه "تم مصادرة المنزل لأن مالك المنزل، زوجها، شبيح لدى النظام".

مضى نحو ثلاث أعوام على الحادثة، حلّ خلالها جيش الفتح، وانفصلت "جبهة النصرة" عنه، ثمّ تغيّر اسمها إلى "جبهة فتح الشام" عقب انفصالها عن "تنظيم القاعدة" ثم أصبح اسمها "هيئة تحرير الشام"، لكن ما لم يتغيّر هو أنّ مريم خسرت بيتها وزوجها.

متاهة استرجاع المنزل

مريم، لم تكن الوحيدة التي صُودر منزلها، بل أحصت معدّة التحقيق وضع يد "تحرير الشام" (جبهة النصرة سابقاً)، وقبلها "جيش الفتح"، على ٤٦ منزلاً في عموم محافظة إدلب، في الفترة الواقعة بين عام مطلع ٢٠١٣ ومطلع العام الحالي ٢٠١٨، وذلك بعد مقابلات مع مدينيين صودرت منازلهم، وزيارات ميدانية شملت إجراء مسح مباشر في عدد من قرى وبلدات محافظة إدلب.

يكشف هذا التحقيق الاستقصائي على مدار ستة أشهر، أن "تحرير الشام" استخدمت ذريعتين لمصادرة المنازل وهما "شبيح للنظام السوري أو مرتد"، دون الاستناد إلى تشريع قانوني، فيكفي توجه عناصر من المحاكم الشرعية والقضاء التابع لـ "تحرير الشام" وخط عبارة "مصادر" أو "تحت تصرف المحكمة الشرعية" حتى تتم عملية المصادرة ووضع اليد، لتعقبها رحلة المدني في المحاكم لاسترجاع منزله، حيث فشل معظم المدنين الذين قابلتهم معدّة التحقيق باستعادتهم منازلهم، بسبب عدم حيادية المحاكم، كون الجهة التي تُصادر المنزل هي ذاتها من تحكم، فضلاً عن عدم كفاءة القضاة في محاكم "تحرير الشام" وفق شهادات أصحاب المنازل وشهود عيان من المنطقة نفسها. ويشكّل ذلك مخالفة للقاعدة رقم 50 من "القانون الدولي الإنساني العرفي" الذي "يحظر تدمير ممتلكات الخصم، أو الاستيلاء عليها إلا في الحالات التي تستلزمها الضرورة العسكرية القهرية"، حيث تنطبق هذه المادة القانونية على النزاعات غير الدولية كالنزاع السوري، وعلى أفراد وجماعات غير تابعة للدولة مثل "هيئة تحرير الشام" وفقاً لرد مكتوب حصلت عليه معدّة التحقيق من منظمة "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" وهي منظمة حقوقية سورية مستقلة تعمل على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، موضحةً أن ما قام به عناصر "تحرير الشام" من استيلاء على منازل وممتلكات سكّان إدلب يُعتبر مخالفة صريحة للقانون الدولي الإنساني، وإخلاقاً لالتزاماتها بوصفها أحد أطراف النزاع.



بعد مصادرة منزلها، لم تياس مريم مما جرى، وبدأت تطرق أبواب المحاكم الشرعية التابعة لـ "جيش الفتح" في محاولة لاسترجاع منزلها، الذي يعتبر المأوى الوحيد لها ولأطفالها.

توجهت إلى محكمة "جيش الفتح" وأبلغتهم بأنها تملك نصف المنزل وفق وثيقة بيع وشراء بينها وبين زوجها، ومع ذلك رفضوا إعادة المنزل لها، وبعد إلحاحها على طلب منزلها توصل معها القضاة الشرعيين هناك إلى حل، هو أن تطلق زوجها "الشبيح" غيابياً مقابل التراجع عن مصادرة المنزل، فرفضت في البداية لكنها ما لبثت أن اضطرت للموافقة لسبيين، "الأول هو رغبتها باسترجاع المنزل، والثاني فقدانها الأمل باجتماعها مع زوجها الموجود في دمشق" حسبما قالت لمعدّة التحقيق.

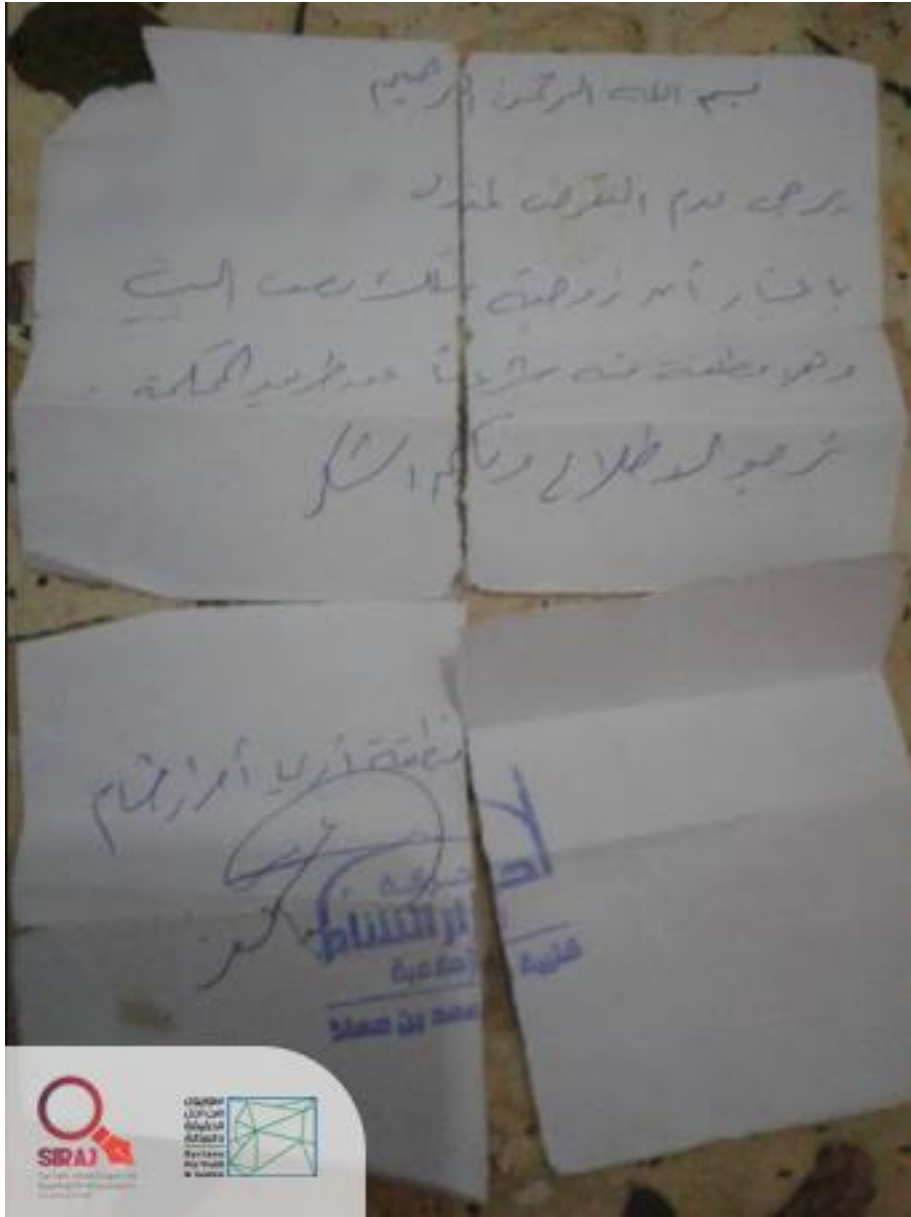
أواخر عام ٢٠١٥، أي بعد أشهر من مصادرة المنزل، تقف مريم داخل محكمة "جيش الفتح"، وتطلق زوجها غيابياً بموجب وثيقة وقّعها عليها القاضي، الذي سارع إلى كتابة مذكرة لقاطني المنزل بضرورة إخلائه بشكل فوري وإعادةه لأصحابه.



طلب إخلاء المنزل لصالح السيدة مريم بعد أن طلقت زوجها وتبرأت منه/خاص للتحقيق



كما سطر القاضي مذكرة ممهورة بختم "حركة أحرار الشام" التي كانت تتأسس اللجنة الأمنية في إدلب ضمن فصيل "جيش الفتح"، ونصت المذكرة على "عدم التعرض لمنزل مريم كونها تملك نصفه وهي مطلقة من زوجها شرعاً". كانت الصدمة، أن عائلة مقاتل "النصرة" المقيمة في المنزل لم تُعر مذكرة القاضي أي اهتمام ورفضت الخروج من المنزل، في حين لم تتخذ المحكمة ضدها أي إجراء لإجبارها على الخروج، فخسرت مريم زوجها أولاً، ثم مأواها الوحيد ثانياً. وفي اللقاء الأخير لمعدّة التحقيق معها قالت "إنها لن تعود مطلقاً إلى هذه المنطقة لأنها كُسرت فيها"، ثم اختفت ولم تتمكن من معرفة الوجهة التي غادرت إليها.



ورقة عدم التعرض للسيدة مريم/خاص للتحقيق



جيش الفتح هو اتحاد لسبع فصائل تأسس في آذار ٢٠١٥ وهي "جبهة النصر، أحرار الشام، جند الأقصى، جيش السنة، فيلق الشام، جند الحق، أجناد الشام"، لكنه حُلَّ لاحقاً وأعقبه انفصال "جبهة النصر" التي كانت أحد أبرز مكوّناته عن تنظيم القاعدة.

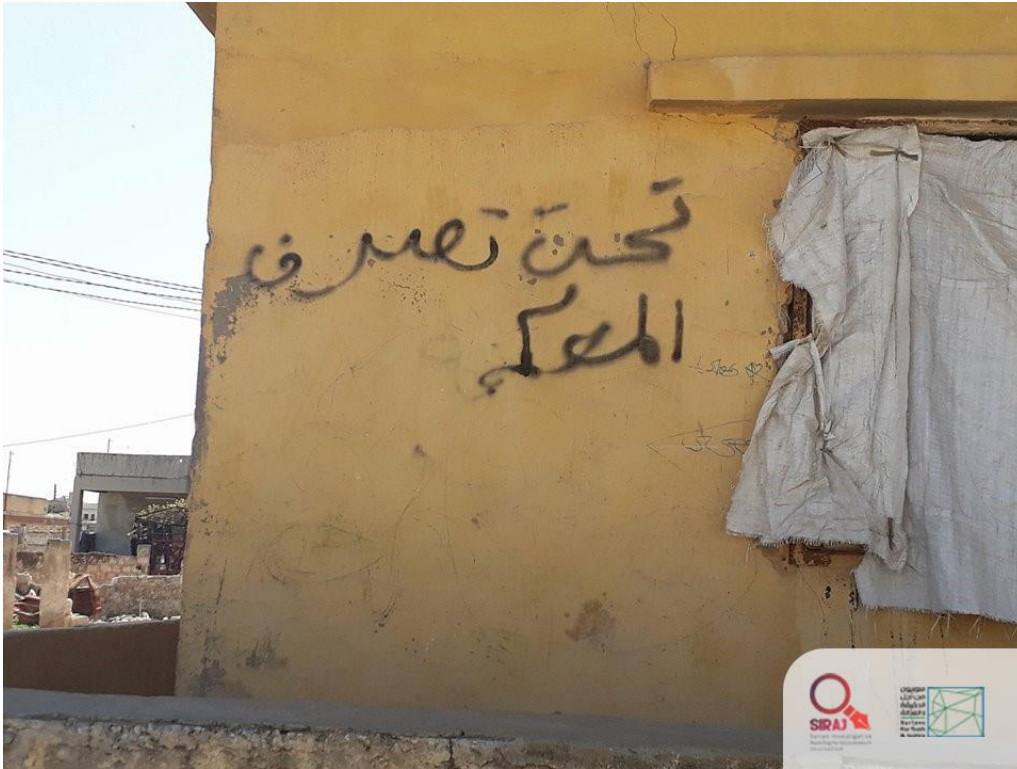
تحت تصرف المحكمة

نزع عبد الكريم بربور من مدينة سراقب في ريف إدلب نحو قرية آمنة غرب حلب، مطلع عام ٢٠١٣ جراء تصاعد وتيرة القصف هناك، ولم يتجرأ على العودة إلى منزله حتى هذا اليوم.

بعد نزوحه بنحو ثلاثة أشهر، تحديداً في نيسان ٢٠١٣، وجد عن طريق الصدفة، صورةً على مواقع التواصل الاجتماعي لجدار منزله مكتوب عليها "تحت تصرف المحكمة".

وقال بربور: إنه علم من خلال أصدقائه داخل الحي، أن "جبهة النصر" تقوم بتأجير المنزل لعناصرها، حيث "تناوب على استئجاره عناصر سوريين ومهاجرين داخل جسم النصر".

لم يتجرأ الرجل على تقديم شكوى ضدهم، خوفاً من محاولة انتقام منه، كما أن الخوف منعه من العودة إلى المنطقة أصلاً، فترك منزله رهناً للقدر.



جدار منزل عبد الكريم / خاص



تهمة "الردة"

من أصل 46 منزلاً وُضعت عليهم اليد، ووثقهم التحقيق، ثمّة 7 منازل صُودرت بتهمة "الردة"، والردة "هي الكفر بعد الإسلام طوعاً، إما باعتقاد، أو بفعل، أو بقول، أو شك" وفقاً لما تتطابق عليه المراجع العلمية الإسلامية.

ومن بين السوريين الذين صُودرت منازلهم بسبب "الردة" هو الكاتب السوري علي أمين السويد "49 عاماً" وينحدر من مدينة كفرنبل ويقيم في الكويت منذ أكثر من عشرين عاماً.

السويد هو كاتب اللافتات الشهيرة التي كان يحملها المتظاهرون في مدينة "كفرنبل"، نشر مقالاً بتاريخ 28 نيسان من عام 2015 سخر فيه من "أبو محمد الجولاني" زعيم "هيئة تحرير الشام"، فاتهمته بـ "الردة"، وصادرت منزليه في كفرنبل، علماً أن والدي السويد المسنّن يعيشان في أحد هذه المنازل بينما يقطن ابن أخيه في الآخر.

يقول السويد: "اتهمتني النصر بالردة، وأنني أقوم بنشر منشورات كفرية"، مُعبّراً عن رفضه لهذه الاتهامات وأنه من المعتزين بدينهم الإسلامي " حسب قوله.

واجه السويد "مزاعم ردتّه" بحملة إعلامية واسعة، شارك بالحملة عدداً من ناشطين إدلب الذين رفضوا التهمة، كونها لم تتركز على أدلة واضحة، الأمر الذي دفع "النصرة" للتراجع عن مصادرة منزليه لكبح الغضب ضدها.

لكن السويد يضيف أنه بعد إعادة المنزلين، عادت "النصرة" لاعتقال ابن أخيه بشار السويد "23 عاماً" الذي يقيم بمنزله الثاني، منذ أكثر من ١٠ أشهر بتهمة التواصل مع عمه وللضغط عليه.

ويسيطر على مدينة "كفرنبل" اليوم، فصيل معارض يدعى "جيش إدلب الحر"، غير أنه لا يزال لهيئة تحرير الشام نفوذ واسع على المدينة، وفي عموم محافظة إدلب.



جدار لمنزل وضع تحت تصرف هيئة تحرير الشام في محافظة إدلب / خاص



بيوت الشبيحة من حق المجاهدين

نجت أم محمد وعائلتها من سلب منزلها في اللحظات الأخيرة، بعد أن تلقت تبليغاً من "تحرير الشام" بوجوب إخلاءه. الأربعاء ١٨ كانون الأول ٢٠١٧، يطرق شخصاً منزل أم محمد في مدينة معرة النعمان جنوب إدلب، تبين أنه من دار القضاء التابعة لـ "تحرير الشام" أبلغها بأمر إخلاء المنزل ووجوب مراجعة دار القضاء في اليوم التالي.

تقول أم محمد: "لدى دخول القاضي الذي كان شيخاً، بأمر بسؤالي عن أولادي وعن مكان وجودهم، فأجبت بأنهما في مدينة حماة وبأن أحدهما يعمل موظفاً في التفتيش المركزي هناك، بينما يعمل الآخر كسائق سيارة أجرة".

صدمت المرأة عندما أبلغها القاضي بأن المحكمة قررت وضع يدها على منزلها، بحجة أن ابنها يعمل مع النظام السوري، وأبلغها "بوجوب إخلاء المنزل خلال شهر كحد أقصى"، وعلى الرغم من جميع محاولاتها لإقناعه بأنها لا تملك مكاناً آخراً يؤيها، وبأن لديها ثلاث أولاد قُتلوا خلال قصف سابق على المنطقة، إلا أن القاضي لم يعدل عن قراره.

وتابعت: "عندما سألت القاضي عن سبب اتخاذ هذا القرار، أجابني بأن "بيوت الشبيحة من حق المجاهدين".

قبل انتهاء المدة المحددة للإخلاء، تواصلت أم محمد مع أحد الأشخاص المقربين من "هيئة تحرير الشام"، للتوسط لها بهدف التراجع عن قرارهم، وقام الشخص الذي لم تكشف أم محمد عن هويته، بالحديث مع شرعي في دار القضاء، من أجل غض النظر ولو بشكل مؤقت عن مصادرة منزل العائلة.

وبينما كانت الوساطة جارية، اندمج فصيلاً "حركة نور الدين الزنكي" مع "حركة أحرار الشام" المعارضين تحت مسمى "جبهة تحرير سوريا"، بهدف قتال "هيئة تحرير الشام"، حيث بدأت المعارك عنيفة في مدينة معرة النعمان، وأدت في مطلع شهر شباط الفائت لانسحاب "تحرير الشام" من المدينة، وإنقاذ منزل أم محمد الذي كان على وشك المصادرة، لكن "تحرير الشام" عادت للسيطرة على المنطقة مرة أخرى في منتصف شهر نيسان الجاري، ما أعاد المخاوف لأم محمد على منزلها.

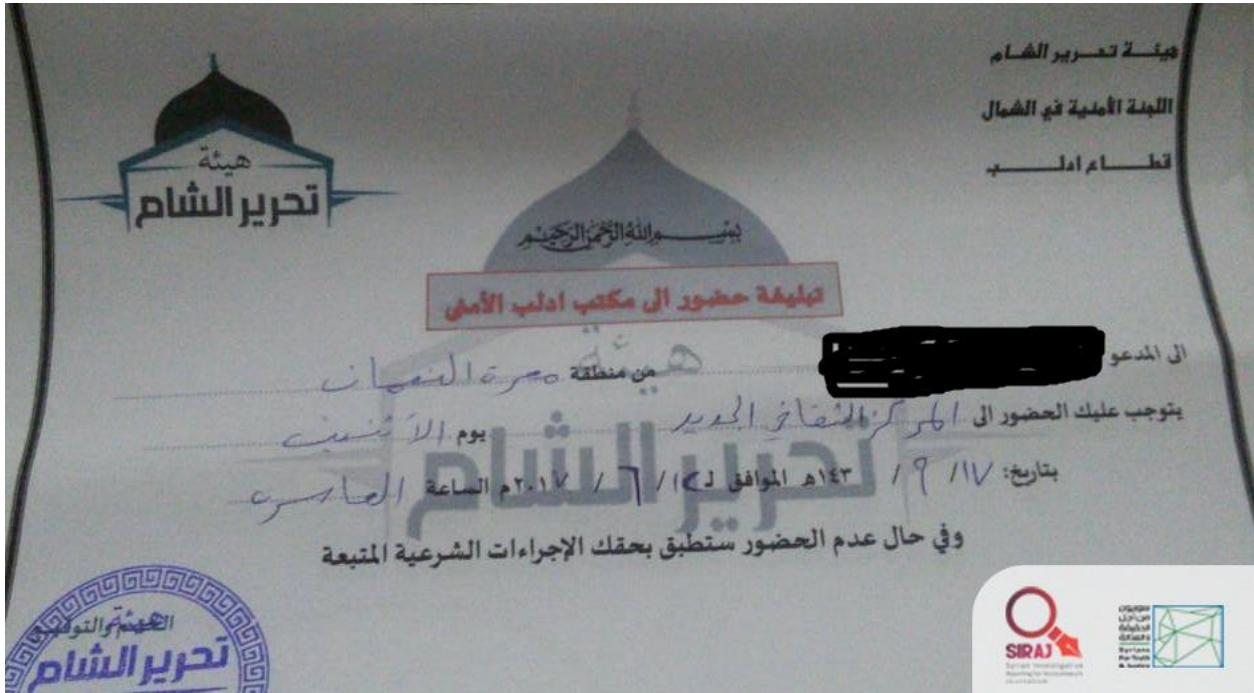
لم تكن أم محمد الوحيدة في معرة النعمان التي حاولت "تحرير الشام" مصادرة منزلها، ففي ١٢ حزيران الفائت، تسلّمت أم رامي (اسم مستعار)، برقية بوجوب مراجعة دار القضاء التابعة للهيئة، وبعد توجيهها إلى هناك، أخبروها بأن عليها إخلاء المنزل الذي تعيش فيه، المسجل باسم ابنها، الذي يخدم مجنّداً في القوات النظامية السورية.

المنزل عبارة عن طابقين تعيش المرأة مع أولادها في الطابق الأول بينما تقوم بتأجير الثاني لتحصيل كسب معيشي منه، حيث أبلغها القاضي بضرورة أن تخلي الطابق الأول الذي تعيش فيه، وأن تُخبر المستأجر في الطابق الثاني بأن يدفع الأجر الشهري للهيئة بدلاً منها.

تضيف أم رامي، أنها حاولت الادعاء أن المنزل مسجلاً باسمها ولكنها لا تملك الوثائق اللازمة، كما حاولت التملص من ابنها وإخبارهم أنها غير مسؤولة عن أفعاله لكن كل هذه المحاولات باءت بالفشل.



تطوّرت محاولات المرأة إلى مشاركات كلامية مع القاضي، وانتهت بتراجع "تحرير الشام" عن مصادرة المنزل، مقابل دفعها إجرة شهرية تبلغ ١٠ آلاف ليرة سورية عن المنزل الذي يُقي به المستأجر للهيئة، لتفقد المرأة مصدر دخلها الوحيد، في ظل عدم وجود أي معيلٍ لها.



البلاغ الذي تلقته المرأة من قبل مكتب إدلب الأمني/دار القضاء التابع لهيئة تحرير الشام بتاريخ 12 حزيران 2017 / خاص

محاكم غير حيادية

المحامي غزوان قرنفل رئيس "تجمع المحامين السوريين الأحرار" وهي منظمة حقوقية سورية في تركيا، وصف عملية التحكيم القانوني للبت بالمنازل في محاكم "تحرير الشام" بأنها "خيمة سيرك قضائية".

وقال: "من الطبيعي ألا يتم استرجاع العقارات، كون الجهة التي صادرت المنزل هي ذاتها الجهة التي أنشأت المحكمة"، موضحاً أن "جميع فُضاتها مأمورين من الهيئة ولا يملكون كفاءة، وعليه فإن تشكيل هذه المحاكم غير صحيح والمنهجية التي تعمل بها غير صحيحة بسبب عدم امتلاكها أي قانون".

واعتبر قرنفل أن "إنشاء تلك المحاكم هو جريمة أخرى لأن الفصائل المسلحة عندما تنشئ محاكم بديلة عن محاكم الدولة ترتكب جرم غصب السلطة القضائية لأن القاضي يمارس سلطة لا يحق لغيره ممارستها".

وأضاف قرنفل، أن "ما يجري قانونياً هو جريمة غصب عقار، وحرمان الشخص من حقّه من الاستفادة من ملكيته المشروعة في القانون"، لافتاً إلى أن عقوباتها "جنحوية" بسبب عدم وجود نقل للملكية، وإنما استيلاء مؤقت.



ويرى القاضي السوري، حسين حمادة الذي شغل عدة مناصب قضائية في الحكومة السورية سابقاً، أن "عملية وضع اليد على العقارات لاسند قانوني لها وتمثل اعتداءً على الملكية ولا يبنى عليها آثار قانونية" داعياً إلى "مقاضاة من يقوم بوضع اليد على المنازل".

وأوضح حمادة، أن "التشبيح يجب ألا يربط بمصادرة الملكية لأن الملكية مصانة بالدستور السوري، ولايجوز المصادرة إلا للنفع العام مقابل تعويض عادل".

تستند "تحرير الشام" في حكمها على مجموعة شرعيين، غير معروفة كفاءاتهم العلمية، وفي بعض الأحيان غير معروف هويتهم الحقيقية، وإمّا توضع كُناهم مثل "أبو محمد، أبو هاجر الخ"، كما أن القضاة الشرعيين في محاكمها تركّزت معرفتهم بالعمل القضائي على دورة "إعداد قاضي شرعي" مدتها ١٥ يوماً، على ما يشير المحامي السوري أحمد بكور الذي كان يعيش في إدلب.

هذا الإجراء في التعيين والحكم يخالف المادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربعة، التي "تحظر على كل أطراف النزاع، إصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة سابقة أما محكمة مشكّلة تكشياً قانونياً تكفل جميع الضمانات القضائية اللازمة في نظر الشعوب المتمدنة".

أما ضمانات المحاكمة العادلة، فتحددها المادة ٣/١٤ من القانون الدولي لحقوق الإنسان، التي تستلزم أن يتمتع المُتهم بالمحاكمة بعدة نقاط، كإعلامه بالتهمة الموجهة له، وإعطائه الوقت والتسهيلات للدفاع عن نفسه أو الاتصال بمحامي، إضافةً لعدم تأخير الحكم دون مبرر، وضرورة محاكمة المُتهم حضورياً أو بواسطة محامي من اختياره، وألا يُكره على الاعتراف بذنبه، ووفقاً لمنظمة "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" فإن محاكم "تحرير الشام" تُعتبر باطلة لأنها لا تطبق معايير و ضمانات القانون الدولي لحقوق الإنسان.

من الجانب الشرعي الديني، يشير الشيخ أيمن محمد (اسم مستعار)، وهو خطيب وإمام أحد مساجد إدلب، إلى أن "مصادرة الملكية الخاصة يجب أن تكون من عمل الحاكم الذي يُعتبر ولي الأمر وليس من عمل الفصيل" لافتاً إلى أنه لو جاز ذلك لفصيل ما فسوف يجوز لغيره من الفصائل لأنها متساوية وهو ما يؤدي إلى فوضى عارمة".

"انتفاع" وليس استيلاء

عرضنا ما توصلنا إليه من حقائق على وزارة العدل في "حكومة الإنقاذ السورية"، كونها الجهة المدنية الحقوقية الوحيدة الموجودة في محافظة إدلب.

تأسست "حكومة الإنقاذ" في إدلب في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧، برئاسة محمد الشيخ وتسلمت الإدارات المدنية من "تحرير الشام"، بعد تأسيسها بأيام.



وقال وزير العدل في الحكومة، الدكتور ابراهيم شاشو: "منذ تأسيس حكومة الإنقاذ وحتى الآن لا يوجد أي قرار بمصادرة أي منزل بإدلب".

وأضاف: "لا يوجد استيلاء ولكن من يثبت عليه تهمة التشبيح يتم وضع اليد على منزله مؤقتاً بغرض الانتفاع لصالح المهجرين والنازحين"، وقال: نحن ننظر إلى أنفسنا نظرة "قضاء ضرورة" وليس "قضاء مستقر" لذلك نتعرض لحق الانتفاع من المنازل ولا نتعرض للملكية".

ونفى شاشو، أن يتم وضع اليد على المنزل دون محكمة، قائلاً: "قرار الإخلاء لا يتم إلا بحكم من القضاء العسكري وسماع إفادة قاطني منزل الشبيح، وإذا كان هو من ينفق على العائلة لا يتم حكم إخلاء المنزل، وكذلك الحال عندما يكون لديهم منزلاً واحداً يُعتبر مأواهم الوحيد، أما إذا كان لديهم منزلين فيتم حكم إخلاء أحدهما للانتفاع لصالح عائلة نازحة".

تم إنجاز التحقيق بإشراف الوحدة السورية للصحافة الاستقصائية - سراج، وبالتعاون مع منظمة "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة".

إشراف الزميل، أحمد حاج حمدو.